جمع ذكر وهو لغة كل مذكور وشرعا ايضا قول يشعر بثنا او دعا وقد تستعمل
شرعا لكل قول يثاب قايله مخالفا لما في المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتده
فالى حققته اي ذكرته واثبته واصله لغة من منه على يقين كتحققته
من كتب الحديث وهو لغة ضد القديم واصطلاحا علم يعرف به احوال
ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم نقلا وقولا وصفة المعتمدة في نقله لا
عندنا اهله بلفظه والفقها انما يعتنون غالبا بمعناه دون غيره المعتمد ه
ففيه حث على ايثاره وعلله لان كل احد يؤثر المعتمد على غيره وقد اقدم بعض
مسايل الفصل لمناسبة اي لوقوع النسبة بين الشيئين حتى يكون بينهما وجه
مناسب او اختصار قيل احدهما كاف لاستلزامه الاخر انتهى ويرد
بمنع الاستلزام اذ قد توجد مناسبة بلا اختصار بل قد لا توجد الا مع
عدمه وقد يوجد اختصار من حيث اللفظ دون المناسبة من حيث المعنى
وذلك كما وقع له اول الجراح فانه اخر تحت المكره عن تحت السبب الموجب للقود
ليجمع اقسام المسئلة بمحل واحد وربما للتقليل كما جرا عليه عرف الفقها وان
قيل انها للتكثير اكثر وقد قيل بهما في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا
مسلمين قدمت فصلا وهو لغة الحاجز بين الشيئين وهو في الكتب كذلك لفصله
بين اجناس المسايل وانواعها للمناسبة كفصل كفارات محرمات الاحرام على الاحصار
وارجوا من الرجا ضد الياس فهو تجويز وقوع محبوب على قرب واستعماله في
غيره كما في ما لكم لا ترجون لله وقارا اي لا تخافون عظمته مجاز يحتاج لقرينة
ان عبر به مع ان المناسب للرجا . اذا اشارة الى انه مع رجايه ملاحظ لمقام
الخوف المقتضي للتردد في التمام اللازم للمرجو تم هذا المختصر الحاضر ذهنا
وان تقدم على وضع الخطبة كما هو مبين في اول شرحي للارشاد وتقدم ما يدل عليه
صنيعه في موضع وقدم ولله الحمد ان يكون في معنى الشرح من شرح كشف
وبين للمحرر لقيامه باكثر وظايف الشراح من ابدال الغريب والموهم وذكر قيود
المسئلة وبيان اصل الخلاف ومراتبه وضم زيادات نفيسة اليه ولم يبق الا ذكر
نحو الدليل والتعليل وهذا لم يقل شرحا لم علل ذلك بقوله فاني لا احذف باعمام
الدال اسقط منه شيا بحسب ما عزمت عليه من الاحكام التي في نسختي ولم يكن
فيما ذكرته ما يفهم ما حذفته فلابد عليه شي مما اعترض عليه لحذفه له من اصله
والحكم الشرعي خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف والشي عند
اكثر ايمتنا ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وعليه اكثر الاستعمالات في القران وعند
وعند اخرين كالبيضاوي حقيقة في الموجود مجاز في المعدوم ولم يختلف الاشاعرة
والمعتزلة في اطلاقه على الموجود وانما النزاع بينهما في شيئية المعدوم بمعنى
ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فعند الاشاعرة لا وعند المعتزلة نعم
قال المصنف وغيره ووافقونا على ان المحال لا يسمى شيا ومحل بسط ذلك كتب الكلام

اصلا

ربع

اصلا هي عرفا للمبالغة في النفي مصدرا او حالا موكدة لا احذف اي مستاصلا
من قولهم استاصله قطعه من اصله اي قاطعا للحذف من اصله ولا احذف منه
شيا بالمعنى السابق من الخلاف ولو كان واهيا اي ضعيفا جدا مجازا عن
الساقط معها اي الى جميع ذلك مصحوبا بها اشرت اليه من النفايس
المتقدمة وقد للتحقيق شرعت بعد شروعي في ذلك المختصر كما افاده السياق
او مع شروعي فيه عرفا ولا ينافي ذلك السياق والتعبير بالماضي لاحتمال انه
باعتبار ما في الذهن في جمع جزء اي كتاب صغير الحجم تشبيها بمعنى الجزء
لغة وهو بعض الشي لطيف حجمه جدا على صورة الشرح صفة ثانية لجزء
لدقايق جمع دقيقة وهو ما خفي ادراكه الا بعد زيادة تامل هذا المختصر من
حيث اختصاره لعبارة المحرر لا لكل دقايق الكتاب كما اشار اليه لفظ المختصر
وصرح به قوله ومقصودي به التنبيه على الحكمة اي السبب والتحقيق انها
في نحو ومن يؤت الحكمة العلم والعمل المتوفر فيهما سائر شروط الكمال او متهيلة
في العدول عن عبارة المحرر وفي الحاق المزايد على المحرر بلا تمييز من قيد
للمسئلة او حرف في الكلام كالهمزة في احق او شرط للمسئلة وهو بالسكون
لغة تعليق امر مستقبل بمثله واصطلاحا ما يأتي في اول شروط الصلوة واختلف
هل الشرط يرادف القيد ورجح ان ما لهما شي واحد ويرد بان من اقسام القيد
ما جي به لبيان الواقع كما مر وهو نقيض الشرط ونحو مبتدا ذلك وهو التنبيه
على المقاصد وما قد يخفى ومنه بيان سمو عبارته بما لم تشمله عبارة اصله
ويصح جره نحو وهو ظاهر واكثر ذلك المذكور من الضروريات وهي ما لا غنية
عنه وتفسيرها بما يحتاج اليه قاصر ومن ثم فسرها بقوله التي لا بد منها
لمزيد الكمال بمعرفة الاشيا على وجهها قال الشارح واحترز بذلك عما
ليس بضروري بل حسن كزيادة لفظ الطلاق في قوله فان القطع لم يحل
قبل الغسل غير الصوم والطلاق مع انه لم يذكره في المحرمات ومع ذكر اصله
له في الطلاق ووجه حسنه التنبيه على ما لعله يخفى في محل احتيج اليه فيه وفي
صحته نظر لان المشار اليه بقوله ذلك ليس فيه زيادة مسئلة مستقلة
وهذا الذي احترزوا به مسئلة مستقلة نظير ولا ينكر السابقة فلا يصح اخراجه
به فالوجه انه انما احترز بذلك عن الحاق الحرف فانه بعض المشار اليه
وهو غير ضروري لكنه جي به لكونه لا تتوقف صحة المعنى عليه نعم ان كانت
الاشارة لجميع ما مر من النفايس والمراد بالحرف مطلق الكلمة ولو بالمعنى اللغوي
اتجه ما قالوه كما انه متجه على جره نحو وعلى الله لا غيره الكريم بالنسبة للسؤال
او مطلقا ومن ثم فسر بانه الذي عم عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم وتفسيره
بالعفو او العلي بعيد اعتمادي بان يقوم بي على اتمامه كما اقدرني على الشروع
فيه فانه لا يرد من اعتمد عليه وفي هذا كالذي سبق ايذان بسبق وضع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)